المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

العدد : 213 | 34 صفحة | الخميس 12 مايو 2022

تعقيدات المشهد السياسي التونسي

إعداد دستور جديد في تونس: تحدٍّ رئاسي وسط تباينات المواقف

محلل سياسي: الحوار الوطني ملامحه غامضة

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

هل تخرج تونس من أزماتها.؟

تعيش تونس منذ أشهر على وقع تطورات سياسية كبيرة مع تصاعد حدة الاحتقان بين الرئيس التونسي قيس سعيد ومعارضيه.ومؤخرا عادت مسألة الحوار الوطني في تونس والذي سبق أن تحدث عنه الرئيس التونسي، إلى واجهة الاهتمام من جديد، وسط سجال سياسي تباينت فيه المواقف، واختلفت حول شكله ومضامينه.

قال رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، جمال مسلم، إن الرابطة لم تحسم بعد بخصوص مشاركتها في الحوار الوطني الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية، قيس سعيّد.

وفي هذا الصدد ،قال رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، جمال مسلم، إن الرابطة لم تحسم بعد بخصوص مشاركتها في الحوار الوطني الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية، قيس سعيّد .وأضاف في تصريح لاذاعة «الجوهرة أف أم» المحلية، أن مشاركتهم مرتبطة بتموقعهم في هذا الحوار واستشارتهم في مختلف محاوره، رافضا أن يكون حضورهم صوريا».

وأوضح أنه «لم يتم إعلامهم بتفاصيل سير الحوار الوطني ومخرجاته وجانبه التقني أو بأي تفاصيل اخرى تخص هذا المسار».وأكد رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أن «الاتحاد العام التونسي للشغل لديه الموقف نفسه وأنه يرفض المشاركة الصورية في هذا الحوار».

وكان الاتحاد العام التونسي للشغل أعلن في وقت سابق رفضه الحضور بشكل صوري في الحوار الذي تعتزم رئاسة الجمهورية رعايته. قال أمينه العام نور الدين الطبوبي، في تصريحات للصحفيين على هامش مشاركته في مؤتمر نقابي إفريقي بتونس، أن رفض

اتحاد الشغل المشاركة الصورية في الحوار يأتي استنادا لموقفة الداعي إلى أن يكون «الحوار ناجزا ومخرجاته غير مسبقة».

وكشف أن للاتحاد العام التونسي للشغل «هواجس من أن يكون تعطيل الحوار أو عدم توفير الضمانات الكفيلة لإنجاحه سببا في خلق أزمة ثقة وتشكيك «، محذرا في المقابل، من تفاقم الأزمة السياسية التي ستكون لها انعكاسات خطيرة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

وأضاف الطبوبي في تصريحاته، إن «مشاركة اتحاد الشغل تبقى مشروطة بأن يكون الحوار الوطني سيد نفسه، ومخرجاته ليست مسبقة»، دون أن يتطرق إلى موعد انطلاقه، حيث اكتفى بالقول إن «رئيس الجمهورية قيس سعيد منتخب من الشعب وهو من يتحمل مسؤولية قراراته السياسية».

وكان الرئيس التونسي قد أعلن في الأول من الشهر الجاري، أن الحوار الوطني، «سيكون مفتوحا مع من انخرطوا في حركة التصحيح في 25 يوليو الماضي»، مؤكدا في هذا الصدد، أن المنظمات الوطنية الكبرى ستشارك فيه، وأن « من خربوا وجوعوا ونكلوا بالشعب سيستثنون منه».

نور الدين الطبوبي، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل: «مشاركة اتحاد الشغل تبقى مشروطة بأن يكون الحوار الوطني سيد نفسه، ومخرجاته ليست مسبقة».

وقال رئيس الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، إبراهيم بودربالة، في تصريح نقلته عنه اليوم وكالة الأنباء التونسية الرسمية، إن «ترتيبات تنظيم هذا الحوار بلغت أشواطا متقدمة».وأضاف أن هيئة المحامين «ستتعامل مع هذا الحوار بشكل إيجابي، وستقدم مضمونا جديا في مختلف المجالات الاقتصادية

واتهمت فعاليات سياسية، أطرافاً من المعارضة بالوقوف وراء الحرائق، لمزيد تأزيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ولنشر الفوضى وبث الفتنة بين التونسيين.

والاجتماعية والسياسية ولن يكون حضورها شكليا».

ويزداد الوضع تعقيدا في تونس في ظل استمرار الخلافات السياسية وتصاعد حدة الاحتقان التي وصلت الشارع التونسي.وتظاهر آلاف التونسيين،الأحد 8 مايو 2022، دعمًا لخطوة الرئيس قيس سعيد نحو إعادة صياغة الدستور.ودعا المتظاهرون لمحاسبة الأحزاب الرافضة لقرارات الإصلاح التي يتخذها الرئيس سعيد، ورفعوا أعلام تونس وشعارات «الشعب يريد محاسبة الفاسدين» و«لا للتدخل الأجنبي» و«الشعب يدعم الرئيس في تطهير البلاد».

وشهدت البلاد موجة حرائق في عدة مناطق في البلاد،وتمكنت عناصر الحماية المدنية من إطفاء بعضها، بالتوازي مع فتح النيابة العامة تحقيقا، للكشف عن أسباب اندلاع هذه الحرائق والمتورطين في إشعالها.وقالت السلطات التونسية، إن عشرات الحرائق اندلعت في عدد من المحافظات التونسية. وتسببت الحرائق في خسائر مادية كبيرة.

وشدّد الرئيس التونسي، قيس سعيّد، أنّ ما يحدث محاولة يائسة لإحراق البلاد مصيرها الفشل. وأكّد سعيّد في زيارته مقر وزارة الداخلية، أن الحرائق ليست من قبيل المصادفة، مضيفاً: «إنّهم سيحرقون حتى البحر لو كانوا يستطيعون»، في إشارة لحريق مركب بميناء مدينة صفاقس.وأكد قيس سعيد أنه «ستتم

الحوار الوطني المنتظر بتونس،سيختلف عن سابقه في سياقه ومضامينه وأهدافه، خصوصًا مع تشديد الرئيس التونسي قيس سعيد على أن هذا الحوار لن يكون كالحوارات السابقة.

ملاحقة من تسببوا في اشتعال الحرائق، فلا تسامح مع من يحاولون تخريب البلاد وتجويع التونسيين»، مشددا على «ضرورة حراسة الحقول».

واتهمت فعاليات سياسية، أطرافاً من المعارضة بالوقوف وراء الحرائق، لمزيد تأزيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ولنشر الفوضى وبث الفتنة بين التونسيين. وأكدت حركة «تونس إلى الأمام»، أنّ الحرائق الأخيرة حتماً بفعل فاعل، ولا شك في أنّ حركة النهضة وحلفاءها ضالعون فيها، ولا سيّما بعد بيان الحركة الإخوانية الذي دانت فيه نفسها بتحميلها الدفاع المدني مسؤولية الحرائق..

وندّدت الأمانة العامة لقوات الأمن الداخلي، بما ورد في بيان لحركة النهضة من اتهام جهاز الدفاع المدني بتأخير التدخل لإطفاء الحرائق. وقالت النقابة الأمنية، إنّ ما تضمنه بيان النهضة يهدف لإشعال نار الفتنة والمس بهياكل الدولة وتأليب الرأي العام ووضع أعوان الحماية المدنية في مواجهة مع التونسيين. وقال معز الدبابي، الأمين العام المساعد للأمانة العامة لقوات الأمن الداخلي: العديد من الحرائق وراءها أيادٍ إجرامية لديها مخططات معينة.

وشهدت تونس في العام 2013، حوارًا وطنيًّا، على أثر أزمة اغتيال السياسيين اليساريين، شكري بلعيد، ومحمد الإبراهمي، التي أنهت حكم «الترويكا»، وهو ائتلاف حزبي بين حركة «النهضة» و«المؤتمر من أجل الجمهورية» و«التكتل من أجل العمل والحريات»، أسفر عن تركيز حكومة تكنوقراط برئاسة مهدي جمعة في 2014.

ويرى مراقبون،أن الحوار الوطني المنتظر بتونس،سيختلف عن سابقه في سياقه ومضامينه وأهدافه، خصوصًا مع تشديد الرئيس التونسي قيس سعيد على أن هذا الحوار لن يكون كالحوارات السابقة، وسيكون مفتوحًا لمن انخرطوا صادقين في حركة التصحيح، فهل ينجح الحوار القادم في حل أزمات البلاد وانقاذها من وضعها الذي يزداد تعقيدا خاصة على الصعيد الاقتصادي؟

إعداد دستور جديد في تونس: تحدٍّ رئاسي وسط تباينات المواقف

عندما أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد في 25 يوليو 2021، عن إقالة الحكومة وتجميد البرلمان اعتمادا على فصل دستوري يمنحه جملة من الصلاحيات. وبعيدا عن كل الاصطفافات التقليدية والمواقف من الإجراءات، كان هناك تجاوب شعبي واسع، بالنظر إلى حالة الانسداد السياسي التي تعيشها البلاد والتخوفات من أن تذهب الأمور نحو مآلات لا يريدها التونسيون، بعد أن أصبح البرلمان ساحة للممارسات الشعبوية التي بلغت درجة من التشنج لا يمكن لأي صاحب السلطة الصمت عنها وبعد محاولة حكومة هشام المشيشي آنذاك، ممارسة منطق الواقع واستغلال جزء من استقلاليتها للتمرّد على الرئيس، لكن ذلك التأييد يتناقص اليوم بشكل واضح بسبب ما يعتبره البعض ارتعاشا في تنفيذ ما تم الوعد به.

شريف الزيتوني

بعيدا عن كل الاصطفافات التقليدية والمواقف من الإجراءات، كان هناك تجاوب شعبي واسع، بالنظر إلى حالة الانسداد السياسي التي كانت تعيشها البلاد، لكن ذلك التأييد يتناقص اليوم بشكل واضح بسبب ما يعتبره البعض ارتعاشا في تنفيذ ما تم الوعد به.

إجراءات 25 يوليو، أعقبتها قرارات رئاسية انتهت في الأخير بتحكم الرئيس في كل المؤسسات السياسة عبر مراسيم لا يمكن حتى الطعن فيها، لعل أهمها مرسوم حل البرلمان الذي اتخذ في مارس 2022، بعد أن أعلن عدد من النواب عن جلسة عامة افتراضية اعتبرها الرئيس تمردا على الدولة، وأحيل بعدها حوالي 100 نائب على القضاء وخلفت ردود فعل متباينة داخليا وخارجيا، ثم كان الدور على هيئة الانتخابات التي كان يرى أنها غير محايدة وسبب من الأسباب التي عاشتها البلاد.

وخلال الأشهر الماضية، كان قصر قرطاج مسرحا لاجتماعات ماراطونية بين الرئيس وعدد من خبراء القانون الدستوري في إطار بلورة تصور جديد ينهي مع الإجراءات السابقة وخاصة في علاقة بالدستور الذي يرى الرئيس وأنصاره أنه لم يعد يلبي طموحات التونسيين ومن الضروري تعديله أو تغييره تجنيبا لحالة العجز التي وجد فيها السياسيون أنفسهم خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى الت

لكن الرئيس التونسي وفي الوقت الذي تتعمق في الأزمة السياسية، أعلن عما سماها الجمهورية الجديدة ضمن تصور سياسي يقطع مع المنظومة السابقة كاملة. وفي إطار الحديث عن هذه الجمهورية كان تفكير سعيّد يصب في خيار تغيير الدستور. وعلى الرغم من أن عددا من القانونيين لم يعد راضيا على بعض القرارات «الارتجالية»، إلا أن إعلانه عن تشكيل لجنة وطنية لتأسيس جمهورية جديدة بحضور أحد كبار أساتذة القانون في البلاد (الصادق بلعيد)، يعتقد أنها ستكون أمام مهمة إعداد الدستور الجديد باعتبار سيكون نواة الجمهورية التي ينوي تأسيسها.

فكرة الدستور الجديد قوبلت بمواقف متباينة بين أنصار الرئيس وخصومه. فأحزاب كحركة الشعب والتيار الشعبي والتحالف من أجل تونس، إضافة إلى التنسيقيات المؤيدة، تقدّم تقريبا صكا على بياض لقيس سعيّد منذ 25 يوليو، حتى أن البعض أصبح يعتبر حركة الشعب مثلا حزب الرئيس، رغم أن الأخير لا يبدو متنبها ولا يحسب حسابا لأحد حتى أقرب مؤيدوه.

فكرة الدستور الجديد قوبلت بمواقف متباينة بين أنصار الرئيس وخصومه. فأحزاب كحركة الشعب والتيار الشعبي والتحالف من أجل تونس، إضافة إلى التنسيقيات المؤيدة، تقدّم تقريبا صكا على بياض لقيس سعيّد منذ 25 يوليو، حتى أن البعض أصبح يعتبر حركة الشعب مثلا حزب الرئيس، رغم أن الأخير لا يبدو متنبها ولا يحسب حسابا لأحد حتى أقرب مؤيدوه وهنا تظهر التخوفات الحقيقية من نوايا الرئيس في إشراك الطيف السياسي في حوارات المستقبل.

التنسيقيات والشخصيات المستقلة بدورها، تقدّم ما يشبه البيعة التي تبسط البيعة مع كل الأفكار التي يطرحها سعيّد ومن بينها فكرة الدستور الجديد الذي تدل كل المؤشرات أنه سيعده في حلقات ضيقة خاصة به ثم سيعرضه على الاستفتاء الذي تتخوف دوائر الرئيس من فشله في ظل عدم الرضى عن التمشي الذي يعتمده في أغلب الملفات.

في الجانب الآخر مازال معارضو قيس سعيّد يرفضون كل القرارات الصادرة عنه، ويصرون عن توصيف الانقلاب، وفي كل خطوة لسعيّد يصدرون بيانات رفض وتنديد وعلى رأسهم حركة النهضة، الحزب الأكثر تضررا من إجراءات 25 يوليو بعد أن أزيحت عن الحكم بعد جلوس 10 سنوات تقهقرت فيها الدولة على كل المستويات.

الحركة الإسلامية وفي أول رد فعل على قرار سعيّد تشكيل لجنة لصياغة دستور للبلاد، أعلنت عن رفضها ما سمته منهج القطيعة مع تجربة بناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال وبعد الثورة. وحذرت مما قالت إنه «مشروع تفكيك مؤسسات الدولة تمهيدا

مازال معارضو قيس سعيّد يرفضون كل القرارات الصادرة عنه، ويصرون عن توصيف الانقلاب، وفي كل خطوة لسعيّد يصدرون بيانات رفض وتنديد وعلى رأسهم حركة النهضة، الحزب الأكثر تضررا من إجراءات 25 يوليو بعد أن أزيحت عن الحكم بعد جلوس 10 سنوات تقهقرت فيها الدولة على كل المستويات.

لتركيز منظومة البناء القاعدي وتداعياتها الخطيرة على الاستقرار السياسي والمجتمعي لتونس».

حزب الرئيس الأسبق منصف المرزوقي (حراك شعب المواطنين) بدوره رفض نوايا إعداد دستور جديد، معتبرا أنه «لن يعترف إلا بدستور عام 2014، وعملية استبداله تتم في غرف مظلمة». وقال الحزب إن ما يحصل في البلاد «يتطلب وقفة حازمة من القوى المدافعة عن الديمقراطية لإيقاف التدهور الخطير الذي تشهده تونس».

حزب آخر يعارض رئيس الجمهورية في كل الاتجاهات وإن بشكل مختلف عن بقية المعارضة، وهو الحزب الدستوري الحر الذي ترأسها عبير موسي. المعارضة الراديكالية للرئيس في علاقة بالدستور أو بالعديد من الإجراءات يفسر على مستويين؛ الأول دستوري حيث تعتبر رئيسة الحزب أن سعيّد يقوم بتجاوزات قانونية في قراراته ولا يمكن التغاضي عن إخلالات دستورية. أما المستوى الثاني، وهو الأقرب، فيتمثل في خوف موسي الحالمة باستعادة «مجد» ضائع من أن تخسر الشعبية النسبية التي كسبتها لفائدة الرئيس قيس سعيّد باعتبار أن كليهما يتحرّك ضمن القاعدة الشعبية والانتخابية نفسها، وهي القاعدة التي ترفض أي دور لمجموعات الإسلام السياسي في المرحلة المقبلة.

ما يمكن الانتهاء إليه، أن الرئيس التونسي قيس سعيّد، يذهب في اتجاه تنفيذ ما خطط له في الأشهر الماضية في علاقة بالمؤسسات السياسية والدستورية في البلاد،ولا دلائل حتى الآن عن نوايا للتراجع، والدستور باعتبار محور كل الصراعات الدائرة اليوم، هو إحدى هذه «المؤسسات» التي يريد سعيّد تنفيذها، ما تشكيله للجنة إعداد لذلك إلا دليلا أن الرجل ماض في مواقفه، رغم تباينات المواقف المؤيدة والمعارضة، لكن هل ستحل هذه القرارات الأزمة التي تعيشها البلاد؟ هذا ما لا يمكن التكهن به أبدا.

الحوار الوطني في تونس..خطوة تزداد غموضا

يزداد الوضع السياسي في تونس غموضا في ظل التجاذبات السياسية القائمة وغياب الحسم في الأمور الكثيرة العالقة منذ 25 يوليو وإجراءات الرئيس التونسي قيس سعيّد الإستثنائية التي قضت بتجميد البرلمان التونسي ثم حله فيما بعد. قرار واجه مساندة من داعمي الرئيس وبعض الأحزاب والشخصيات السياسية والفاعلة في مقابل معارضة أيضا من بعض الأحزاب على رأسهم حزب حركة النهضة وكذلك بعض الشخصيات السياسية البارزة.

نجاة فقيري

يزداد الوضع السياسي في تونس غموضا في ظل التجاذبات السياسية القائمة وغياب الحسم في الأمور الكثيرة العالقة منذ 25 يوليو

في ظل هذا المد والجزر بين الأطراف السياسية الذي تجسد مرار في الشارع التونسي بمظاهرات ومسيرات للطرفين وتصريحات واتهامات متتالية، يترقب الشارع التونسي إجراءات فعلية وعملية تنهي الأزمة الخانقة التي تمر بها البلاد والتي تنذر بكارثة اقتصادية واجتماعية إن لم يتم السيطرة على الوضع و«المجازفة بقرارات وبرامج جريئة وشجاعة» لإنقاذ الموقف وفق ما أكده الخبراء والمحللون.

فبعد استشارة شعبية إلكترونية، كان الإقبال عليها محتشما وضعيفا إلى حد ما لأسباب كثيرة، رغم ما ضمته من رؤية للعديد من المجالات والنقاط اجتمع عليها الكثيرون واختلف عليها آخرون، ينتظر التونسيون حوارا وطنيا وقع الحديث عنه في محافل عدة دون التطرق لآلياتها والأطراف المشاركة فيها تفصيليا.

أعلن رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيّد، في كلمة ألقاها بمناسبة عيد الفطر عن تشكيل لجنة تكلّف بإدارة حوار وطني، وقال بهذه المناسبة «ستتشكل لجنة بهدف الإعداد لتأسيس جمهورية جديدة تنهي أعمالها في ظرف وجيز»، موضحا أنه «ستتشكل هيئتان داخل هذه اللجنة العليا إحداهما للحوار». وأكد أن «المنظمات الأربع الوطنية» وهي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والرابطة التونسية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين، ستشارك في الحوار وسيستثنى

ينتظر التونسيون حوارا وطنيا وقع الحديث عنه في محافل عدة دون التطرق لآلياتها والأطراف المشاركة فيها تفصيليا

منه «من باعوا أنفسهم ولا وطنية لهم إطلاقا ومن خربوا ومن جوعوا ومن نكلوا بالشعب».

وكان الرئيس التونسي قد أكد، خلال زيارة للوفد البرلماني الأوروبي لتونس في شهر أبريل الماضي، أن «الحوار الوطني قد انطلق فعلا وسيكون على قاعدة نتائج الاستشارة الإلكترونية، وذلك من أجل الإعداد لتنظيم الاستفتاء وإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات». كما قام الرئيس التونسي بعدة لقاءات مع المنظمات الوطنية وعديد الشخصيات السياسية والوطنية.

وفي سياق متصل أعلن عميد المحامين التونسيين إبراهيم بودربالة، بداية هذا الأسبوع أن الحوار الوطني المرتقب سينطلق خلال الساعات القليلة القادمة ولن يتجاوز شهر ماي الجاري مفيدا ان الحوار لن يكون شكليّ وعمادة المحامين ستبدي رأيها وتُعبّر عن وجهة نظر أغلبية المحامين. قائلا «بالنسبة لي ما أتمسك به هو المصلحة العليا للوطن» ،مؤكدا أن الحوار الوطني المرتقب سينطلق خلال الساعات القليلة القادمة، وأضاف عميد المحامين التونسيين في تصريحات متواصلة، أن ترتيبات تنظيم الحوار الوطني قد بلغت أشواطا متقدمة، بعد انطلاقها إثر اللقاء الذي جمع مؤخرا رئيس الدولة بالعميد الصادق بلعيد.

واعتبر إبراهيم بودربالة،أن هذا الحوار «ترك المجال مفتوحا لمشاركة مختلف الأحزاب ومكونات المجتمع المدني الداعمة لمسار 25 جويلية/يوليو والتي لا تعتبره انقلابا، مع استبعاد الأطراف والأحزاب الرافضة لهذا المسار».

ودعا القيادي في حركة الشعب المساندة لقرارات 25 يوليو هيكل المكي، إلى ضرورة الحوار، مؤكدا أنّه لا يمكن إلغاء الأحزاب، قائلا في هذا السياق في تصريحات إعلامية « نحن من صنّاع 25 جويلية/ يوليو، ونحن في قلب هذا التاريخ، ونحن الطرف

«المنظمات الأربع الوطنية» وهي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والرابطة التونسية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين، ستشارك في الحوار وسيستثنى منه «من باعوا أنفسهم ولا وطنية لهم إطلاقا ومن خربوا ومن جوعوا ومن نكلوا بالشعب»

الذي دافع بشدة عنه، وانتقد المسار أيضًا وحذّر سعيّد من الأخطاء والمطبات التي يقع فيها المسار».

ومن جهة أخرى قال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل على أنّ «الاتحاد لن لا يقبل أن يكون مجرّد صورة في الحوار الوطني الذي يطرحه رئيس الجمهورية». موضحا أن «المنظمة الشغيلة لا تريد للحوار أن يكون صورة إعلامية تسوق للرأي العام وأنّ الاتحاد إذا وجد الإطار المناسب للحوار سيكون قوة خير واقتراح». كما انتقد إقرار رئيس الجمهورية التونسية أن يكون الحوار في أيام معدودة، مذكّرا بوجود عدّة هنات في النظام السياسي والقانون الانتخابي ومسائل اخرى تتطلب متسعا من الوقت، مشدّدا على أنّ الاتحاد منفتح على الإصلاح.

من جانبها أكدت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، أنها ستشارك في كل ما قد يساعد على الخروج من الحالة الراهنة، في اشارة للحوار الوطني، لكنها ترفض المشاركة الصورية. وأوضح رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان جمال مسلم، في تصريحات إعلامية أن المنظمة الوطنية ستطرح تصورات بخصوص الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مفيدا أن الرابطة ستشارك في مبادرة رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد شريطة أن يكون ذلك ضمن

- «الحوار الوطني قد انطلق فعلا وسيكون على قاعدة نتائج الاستشارة الإلكترونية، وذلك من أجل الإعداد لتنظيم الاستفتاء وإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات»
- أعلن عميد المحامين التونسيين إبراهيم بودربالة، بداية هذا الأسبوع أن الحوار الوطني المرتقب سينطلق خلال الساعات القليلة القادمة ولن يتجاوز شهر ماي الجاري مفيدا ان الحوار لن يكون شكليّ
- اعتبر إبراهيم بودربالة أن هذا الحوار «ترك المجال مفتوحا لمشاركة مختلف الأحزاب ومكونات المجتمع المدني الداعمة لمسار 25 جويلية/ يوليو والتي لا تعتبره انقلابا، مع استبعاد الأطراف والأحزاب الرافضة لهذا المسار»
- دعا القيادي في حركة الشعب المساندة لقرارات 25 يوليو هيكل المكي، إلى ضرورة الحوار، مؤكدا أنّه لا يمكن إلغاء الأحزاب
- أخرى قال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل على أنّ «الاتحاد لن لا يقبل أن يكون مجرّد صورة في الحوار الوطني الذي يطرحه رئيس الجمهورية»
- أكدت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، أنها ستشارك في كل ما قد يساعد على الخروج من الحالة الراهنة، في اشارة للحوار الوطني، لكنها ترفض المشاركة الصورية
- يؤكد الخبراء والمحللون أن الحوار الوطني رغم كونه لا يجمع كافة الأطياف السياسية بالبلاد إلا أنه ربما يكون خطوة إيجابية نحو انفراجة قريبة للوضع بتونس

رؤية تشاركية ملزمة لكل الأطراف، ودون ضوابط معدة مسبقا، ويكون هدفها الأول الاستجابة لمطالب الشعب في دولة مدنية تضمن الفصل بين السلطات وتصون مختلف الحقوق.

ودعت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي المنظمات الوطنية لعدم المشاركة في الحوار الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية مؤخرا. وقالت في تصريحات إعلامية أن «هذا الحوار صوريا فقط، والاستفتاء هو تدليس واعتداء على الإرادة،»وفق تعبيرها. كما اكّدت أن «إجراءات الإستفتاء لم يتم الإعلان عنها بعد، ثم سيتمّ الكشف عنها في وقت قصير ليُطرح سؤال توافق او لا.»

يؤكد الخبراء والمحللون أن الحوار الوطني رغم كونه لا يجمع كافة الأطياف السياسية بالبلاد إلا أنه ربما يكون خطوة إيجابية نحو انفراجة قريبة للوضع بتونس خاصة إذا ما تم الاتفاق على مخرجات واضحة بين الأطراف المشاركة مفيدين أن حضور المنظمات الوطنية يعدّ ضمانا مطمئنا للمسار الديمقراطي بالبلاد.

ومن جهة أخرى يؤكدون أن الغموض الذي يلف الحوار قبيل ساعات من انطلاقه وغياب تام لملامحه وأسماء المشاركين فيه وخارطة طريق واضحة له ونقاط أساسية لبدايته، يثير شكوكا كثيرة حول إمكانية نجاحه ومخاوف من «قرارات فردية» بعيدة عن الحوار والتشاور من شأنها أن تؤجج الوضع أكثر في البلاد الغارقة في الأزمات.

حرائق تونس ..
تزامن غريب وفاعل مجهول

شهدت تونس خلال عطلة عيد الفطر سلسلة من الحرائق طاولت سوقا للصناعات التقليدية في مدينة قابس ، حيث أتت النيران على نحو 20 محلا داخل السوق، قبل أن تسيطر عليه قوات الحماية المدنية.

رامي التلغ

تقرّ الحماية المدنية فضلا عن السلطات الأمنية اليد البشرية خلف بعض جرائم الحرائق و تؤكّد أنه نادرا ما يكون اندلاع الحريق بشكل تلقائي دون سبب مباشر.

كذلك امتدت الحرائق إلى مصنع للملابس المستعملة في مدينة بن عروس، إحدى ولايات إقليم تونس الكبرى، وانتشرت النيران بكامل مساحة المصنع ومحيطه والمقدرة بنحو 5000 متر مربع، حيث تم تسخير معدات إطفاء لمحاصرة الحريق ومنع امتداده إلى المناطق المجاورة.

ولم تكن مدينة بنزرت بمنأى عن نيران الحرائق التي أتت على جزء من مستودع للحافلات التابع لشركة النقل الحكومية.

وكشفت الحماية المدنية التونسية، عن تسجيل 110 حرائق يومي عيد الفطر الإثنين والثلاثاء.

وقالت الحماية المدنية التونسية إنه تم تسجيل 60 حريقا أول أيام العيد و50 أخرى في اليوم الثاني، حيث تفاوتت أهميتها.

من جانبه،أكد الناطق الرسمي باسم الحماية المدنية معز تريعة، الثلاثاء 10 ماي/ أيار 2022، خلال مؤتمر صحفي عقدته وزارة الداخلية، أنّ الأسبوع الأول من شهر ماي الحالي، (من 1 إلى 8 ماي 2022)، عرف تدخلات للحماية المدنية بنحو 3123 تدخلًا.

وقال معز تريعة: «385 حريقًا خلال هذه الأسبوع فقط، بمعدل 47 حريقًا يوميًا، من بينها 220 حريقًا في الفواضل، و28 في المحلات السكنية، و31 بوسائل النقل» وفقه.

وأشار تريعة إلى أنّ هذه الحرائق خلّفت في

> شدّد الرئيس التونسي، قيس سعيّد، أنّ ما يحدث محاولة يائسة لإحراق البلاد مصيرها الفشل. وأكّد سعيّد في زيارته مقر وزارة الداخلية، أن الحرائق ليست من قبيل المصادفة، مضيفاً: «إنّهم سيحرقون حتى البحر لو كانوا يستطيعون»، في إشارة لحريق مركب بميناء مدينة صفاقس.

أسبوع، حالتي وفاة: طفل (15 سنة)، وشيخ (75 سنة)، وأضاف: «قمنا في يومي عيد الفطر بـ739 تدخلًا، من بينها 110 حرائق، وقد شهد اليوم الأول من عيد الفطر سنة 2022، 60 حريقًا فيما شهدنا 66 حريقًا في 2020، و56 حريقًا في 2021».

من ناحيتها،وزارة الداخلية كشفت الثلاثاء 10 ماي عن أرقام تثبت الارتفاع الملحوظ في عدد الحوادث خلال الأشهر الأولى من عام 2022، إذ تدخلت وحدات الحماية المدنية لإخماد 385 حريقا خلال الأسبوع الأول من شهر ماي الجاري، مع إيقاف 32 شخصا على ذمة التحقيق لشبهة تورّطهم في إشعال الحرائق، وهو ما يؤكد الصبغة الإجرامية لهذه الحوادث. بوابة تونس فتحت الملف مع المختصين لكشف أسباب الحرائق المتزامنة ومدى خطورتها.

في ذات الصدد،تقرّ الحماية المدنية فضلا عن السلطات الأمنية اليد البشرية خلف بعض جرائم الحرائق و تؤكّد أنه نادرا ما يكون اندلاع الحريق بشكل تلقائي دون سبب مباشر، إذ يقول المدير الجهوي للحماية المدنية بولاية جندوبة منير الريابي في تصريحات صحفية، إن قلة الانتباه واللامبالاة قد تسببان حريقا هائلا في الغابات أو مزارع الحبوب مثل إشعال النفايات بالقرب من المحاصيل الزراعية أو رمي سيجارة مشتعلة في الهشيم على قارعة الطريق بالقرب من غابة دون اكتراث لخطورة الأمر.

الجريمة البشرية أكّدها العميد السابق بإدارة الغابات سالم الطريقي، الذي أكّد أن البصمات البشرية حاضرة بقوة في حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية ويمكن الحديث عن جريمة منظمة، وفق قوله .

وشدّد الرئيس التونسي، قيس سعيّد، أنّ ما يحدث محاولة يائسة لإحراق البلاد مصيرها الفشل. وأكّد سعيّد في زيارته مقر وزارة الداخلية، أن الحرائق ليست من قبيل المصادفة، مضيفاً: «إنّهم سيحرقون

> اتهمت فعاليات سياسية، أطرافاً من المعارضة بالوقوف وراء الحرائق، لمزيد تأزيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ولنشر الفوضى وبث الفتنة بين التونسيين. وأكدت حركة «تونس إلى الأمام»، أنّ الحرائق الأخيرة حتماً بفعل فاعل

حتى البحر لو كانوا يستطيعون»، في إشارة لحريق مركب بميناء مدينة صفاقس.

وأشار سعيّد إلى أن هذه الحرائق تطبيق لسياسة الأرض المحروقة، داعياً لضرورة تشديد الحراسة على مزارع الحبوب التي ستدخل مرحلة الحصاد في الأيام المقبلة، ومحملاً قوى الأمن كامل المسؤولية في مواجهة أعداء الوطن. وأضاف سعيّد إنّ هذه الحرائق تتسق مع دعوات من تسمى حركة الخلاص الوطني والإشاعات وهتك الأعراض.

واتهمت فعاليات سياسية، أطرافاً من المعارضة بالوقوف وراء الحرائق، لمزيد تأزيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ولنشر الفوضى وبث الفتنة بين التونسيين. وأكدت حركة «تونس إلى الأمام»، أنّ الحرائق الأخيرة حتماً بفعل فاعل، ولا شك في أنّ حركة النهضة وحلفاءها ضالعون فيها، ولا سيّما بعد بيان الحركة الذي دانت فيه نفسها بتحميلها الدفاع المدني مسؤولية الحرائق.

وعدت الحركة في بيان، أنّ سياسة الأرض المحروقة تمثل لدى الإرهابيين حلقة من حلقات العمل على ضرب كل استقرار سياسي في محاولة لتأليب أبناء الشعب وتأزيم الأوضاع، مشيرة إلى أنّ خيار حرق الأرض سبقته حرائق شملت الأشجار وحقول الحبوب والمزارع.

وعلّق القيادي في «حركة الشعب»، بدر الدين القمودي، عبر فيسبوك: «حرائق متزامنة في عدة جهات لا يمكن أن تكون إلا مفتعلة».

وقال الناطق باسم حزب التيار الشعبي محسن النابتي إن الجزم في موضوع الحرائق يبقى بيد القضاء والأجهزة الأمنية، لكن الشارع التونسي متوجس خاصة أن هذا الفصل ليس بفصل حرائق في تونس.

وتابع النابتي في تصريحات صحفية أن «تونس تشهد أحيانا حرائق عندما تسجل درجات حرارة

قياسية، لكن الآن نحن في فصل الربيع، وأن تكون يوم العيد وهو يوم عطلة لا يوجد فيه نشاط ومتزامنة في وقت تكاد تكون فيه الحركة معدومة في البلاد فذلك يعتبر مدعاة للريبة».

واعتبرت حركة النهضة في بيانها أن «حجم التدخل كان بسيطا جدا بالقياس إلى ضخامة الحريق»كما «كان للفراغ في السلطة الجهوية أثر كبير، وذلك بعدم وجود والٍ للجهة»وأنه «لولا التدخل الفاعل الذي قام به رئيس البلدية لكان الخطب أشد».

وتابعت النهضة «قلوبنا في يوم عيدنا ملتاعة على المصاب الجلل لأهلنا في قابس الحبيبة، ندعو الجهات الرسمية والأهلية إلى المسارعة بالتعبير عن التضامن مع المصابين».

في المقابل،ندّدت الأمانة العامة لقوات الأمن الداخلي، بما ورد في بيان لحركة النهضة من اتهام جهاز الحماية المدنية بتأخير التدخل لإطفاء الحرائق. وقالت النقابة الأمنية، إن ما تضمنه بيان النهضة يهدف لإشعال نار الفتنة والمس بهياكل الدولة وتأليب الرأي العام ووضع أعوان الحماية المدنية في مواجهة مع التونسيين.

إلى ذلك،يرى مراقبون أن هذه الحوادث التخريبية التي تطال البلاد بشكل متزامن مع تأكيدات التقارير الفنية بضلوع أيادي بشرية فيها بشكل منظّم و ممنهج أنها ليست بمعزل عن الواقع السياسي الذي أفرزته إجراءات 25 جويلية 2021 حيث لا يستبعد متابعون للملف التونسي بأنها ردود فعل حول مسك الرئيس التونسي بمقاليد السلطة مبعدًا البرلمان و الاطراف التي حكمت طيلة عشر سنوات و توجّسا من فتح ملفات قد تورّط شخصيات نافذة في قضايا أمن قومي.

النّوري: الحوار الوطني أقرب إلى التنسيق منه إلى الحوار

قال الكاتب والمحلّل السياسي التونسي فوزي النّوري، إن الحوار الذي دعا إليه الرئيس التونسي قيس سعيد، سيكون لتمرير الخيارات السياسية الكبرى ولفرض أمر واقع على القوى القديمة والذهاب نحو الاستحقاقات الانتخابية «بمقدّمات موضوعية» أخرى تتعلّق بالخروج من مناخات دستور 2014 في اتجاه نظام رئاسي وطرق اقتراع أخرى.

وأضاف النّوري، في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، إنّ «هذا الحوار لن يحسم الصراعات السياسية الدائرة، ولكنّه إذا حصلت التسويات اللاّزمة مع المنظمات قد يمكّن مؤسّسة الرئاسة والأجهزة من العبور بالبلاد نحو مشهد جديد».. وإلى نص الحوار:

حوار/ همسة يونس

> ارتدادات التدابير الاستثنائيّة أدّى إلى «توازن كارثي» عمّق الأزمات القائمة والتحدّيات المباشرة.

-ما قرأتك للمشهد التونسي في ظل الحديث عن حوار وطني؟

إنّ ارتدادات التدابير الاستثنائيّة على السلطة السياسيّة، والجهاز الإداري، ومراكز النفوذ، وما ارتبط بها كانت قويّة وعميقة وفرضت صراع وجود على القوى القديمة بمعناها الواسع ممّا ولّد مقاومة شرسة لمسار 25 جويلية/ يوليو، وفرضت على مؤسّسة الرئاسة والأجهزة عدم الذهاب أبعد ممّا ذهبت إليه وأدّت إلى «توازن كارثي» عمّق الأزمات القائمة والتحدّيات المباشرة.

اما فيما يتعلق بالحوار الوطني، فهوّ أقرب إلى التنسيق منه إلى الحوار باعتبار المنظّمات المدعوّة للمشاركة فيه وهو لشرعنة القرارات التي اتّخذت والتي ستتّخذ في الفترة القادمة ولعزل القوى القديمة مؤسّساتيا باعتبار ثقل المنظّمات المشاركة الاتّحاد وعمادة المحامين ومنظّمة الأعراف ورابطة حقوق الانسان وحسب ما أعلن لن تكون الأطراف التي حكمت البلاد طرفا في هذا الحوار.

-ما أهداف الحوار؟

هذا الحوار سيكون لتمرير الخيارات السياسية الكبرى ولفرض أمر واقع على القوى القديمة والذهاب نحو الاستحقاقات الانتخابية «بمقدّمات موضوعية» أخرى تتعلّق بالخروج من مناخات دستور 2014 في اتجاه نظام رئاسي وطرق اقتراع أخرى.

الحوار سيكون لتمرير الخيارات السياسية الكبرى وفرض أمر واقع على القوى القديمة والذهاب نحو الاستحقاقات الانتخابية.

إنّ هذا الحوار لن يحسم الصراعات السياسية الدائرة، ولكنّه إذا حصلت التسويات اللاّزمة مع المنظمات قد يمكّن مؤسّسة الرئاسة والأجهزة من العبور بالبلاد نحو مشهد جديد.

-ماذا عن موقف الاتحاد التونسي للشغل من الحوار؟

الاتحاد يحاول استعادة ريادته كقوّة رئيسية محدّدة للخيارات السياسية في البلاد كما حصل في 2013، ولكنّ الوضع مختلف إلى حدّ كبير كما أنّ التعاطي مع مؤسّسة الرئاسة التي حكمت البلاد من خارج التنظيمات والمعاقل القديمة سيعسّر المهمّة على أطراف الحوار وفي النهاية هذا الحوار سيطلق إن نجح رصاصة الرحمة على الإسلام السياسي في تونس.

برأيك.. هل يصل الحوار إلى اصلاحات سياسية واقتصادية؟

لا أعتقد أنّ هذا الحوار سيصل إلى الاصلاحات الاقتصادية وسيتمّ الاكتفاء بالقضايا الاقتصادية العاجلة وبالمفاوضات الاجتماعية وبتشريك الرأسمال الوطني في الخيارات الوطنية من خلال تسويات خاصّة وغير معلنة.

-ماذا عن الجمهورية الجديدة؟

الجمهورية الجديدة هوّ شعار سياسي أكثر من

- اتحاد الشغل يحاول استعادة ريادته كقوّة رئيسية محدّدة للخيارات السياسية في البلاد.
- الجمهورية الجديدة شعار سياسي أكثر من كونها هدفا واقعيّا.

كونه هدفا واقعيّا وإن كان الاتجاه نحو تغيير النظام السياسي والانتخابي يمثّل من الناحية الشكلية القانونية عبورا نحو جمهورية جديدة، ولكنّ السؤال يبقى مطروحا حول قدرة القوى السياسية للتأسيس فعليا لجمهورية جديدة تحسم مع ما أسميته سابقا القدر الاخواني الدستوري وإن كان الإسلام السياسي قد انتهى في صيغته القديمة.

-هل يمكن اعداد دستور جديد في ظل الأزمة الحالية؟

الدستور سيقع إعداده من قبل خبراء وبالتالي لن يكون ساحة صراعية لتوجّهات سياسية أو إيديولوجية خلافية أو اختلافية.

-ماذا عن الضغوط الخارجية وتأثيرها في المشهد السياسي؟

لم تنقطع الضغوط منذ 2011 من قبل القوى الدولية التي افتعلت التحوّلات في المنطقة، ولكنّها تنتظر ما ستفرزه التربة المحليّة بعد ما حصل في 25 جويلية/ يوليو لتتمكّن من بناء تسويات قابلة للحياة ومن خلال تنظيمات قادرة على التواصل في السلطة أو الأجهزة التي سيفرزها المشهد الجديد.

-هل هناك مخاوف من انفجار شعبي مع تأزم الأوضاع في البلاد؟

رغم تشدّد صندوق النقد الدولي خاصة بعد 25 جويلية/ يوليو وتراجع الداعمين نظرا لضبابية المشهد فإنّ الأشهر القادمة ستشهد انفراج لارتفاع عائدات السياحة والموسم الفلاحي المتميز... هذه العناصر ستخفّف وطأة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية كما أنّ التوجّه للاعداد لصناديق الاقتراع سيخلق هدنة وقتيّة تساعد على تخفيف الصراعات السياسية التي تساعد بشكل ما على تحسين الأوضاع العامّة وفي النهاية لا أعتقد حدوث انفجار على الأقل في الأشهر القادمة.

الرحيلي: انخفاض قيمة الدينار التونسي سيؤدي لارتفاع الأسعار

أكد المتخصص التونسي في التنمية والتصرف في الموارد حسين الرحيلي أن انخفاض قيمة الدينار التونسي أمام الدولار الأمريكي سيكون له تداعيات مباشرة على مستوى ارتفاع أسعار المواد الأساسية والطاقة إضافة إلى ارتفاع خدمات الدين على المستوى القريب والمتوسط مما سيزيد من أزمة المالية العمومية واستبعد في مقابلة مع صحيفة المرصد انهيار العملة الوطنية نظرا لكون البلاد مازالت قادرة على سداد ديونها.

حوار: سوزان الغيطاني

- إجراءات البنك المركزي إيجابية
- رفع الفيدرالي الأمريكي لنسبة الفائدة دفع المتعاملين الماليين للتخلي عن العملات الأخرى

ما أسباب هبوط قيمة الدينار التونسي إلى مستويات قياسية؟

تراجع قيمة الدينار التونسي خلال الفترة الأخيرة خاصة أمام الدولار يرجع بالأساس إلى رفع الفيدرالي الأمريكي لنسبة الفائدة الرئيسية لمقاومة التضخم مما دفع جل المتعاملين الماليين للتخلي عن سلات العملات الأخرى لشراء الدولار كملاذ آمن وبالتالي ارتفاع عام للدولار أمام جل العملات العالمية الأخرى بما فيها الدينار التونسي

أما السبب الثاني فهو ارتفاع الواردات خاصة المرتبطة بالمواد الطاقية والحبوب التي ارتفعت أسعارها منذ شهر مارس بشكل قياسي بسبب الحرب الروسية الأكرانية مما عمق أزمة الميزان التجاري وجعل نسبة العملات الأجنبية وخاصة الدولار المحولة أكبر بكثير من قيمة هذه العملة الداخلة إلى تونس بسبب تراجع التصدير والقطاع السياحي.

ما آثار هذا الهبوط على المدي القريب والبعيد؟

سيكون لهذا الانخفاض للدينار أمام الدولار

تداعيات مباشرة على مستوى ارتفاع أسعار المواد الأساسية والطاقة إضافة إلى ارتفاع خدمات الدين على المستوى القريب والمتوسط مما سيزيد من أزمة المالية العمومية المازومة أصلا.

هل يمكن القول إن هذا التخفيض مقصود للرفع من تنافسية السلع التونسية في الأسواق العالمية؟

استبعد إمكانية الاستفادة من هذا الانخفاض لصالح كلفة الاستثمارات الأجنبية إذ انخفض الدينار التونسي منذ 2011 إلى اليوم بحوالي 40 % ولكن لم يتطور الاستثمار الأجنبي الذي لا يرتبط بضعف العملة الأجنبية بل بمناخ الاستثمار والاستقرار السياسي ووضوح الرؤية على المدى المتوسط والبعيد.

والاستفادة من انخفاض الدينار ترتبط بالإنتاج ومحركاته التي لازالت تراوح مكانها خاصة بالنسبة للمواد الاستراتيجية والقطاعات الصناعية المنتجة كالفسفاط والطاقة والنسيج والصناعات المحلية المرتبطة بالقطاع الفلاحي المترنح أصلا بسبب نقص مكملات الإنتاج من بذور والاسمدة.

هل من المنصف القول إن الدينار التونسي على وشك الانهيار؟ ولماذا؟

لا يمكننا الحديث عن انهيار العملة الوطنية نظرا لكون البلاد مازالت قادرة على خلاص ديونها وما زال الظرف صعب على كل البلدان.

هل ترى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التونسية ناجعة؟

الإجراءات التي ياخذها البنك المركزي لازالت إلى الآن إيجابية وقادرة على حماية الدينار ولو بشكل آني، إلا أن هذه الإجراءات لا تتبعها إصلاحات هيكلة وعميقة للاقتصاد لافتقاد السلطة السابقة والحالية لمشروع اقتصادي وطني متكامل، فكل الحلول المقدمة خاصة في ميزانيات الدولة تبقى

• الخروج من الأزمة يتطلب مشروع متوسط المدى يحمل نمط تنمية جديد

ترقيعية وذات مردودات اقتصادية ضعيفة.

ما هي شروط الخروج من الأزمة؟

الخروج من الأزمة يتطلب مشروع متوسط المدى يحمل نمط تنمية جديد له أبعاد وطنية ومنفتح على جيران تونس وخاصة الجزائركما يجب إصلاح المنظومة الإدارية البيروقراطية الفاسدة والتي تسعى دوما إلى حماية مصالحها برفض أي إصلاح إداري كما يجب تحرير الاقتصاد من منظومة التراخيص الضعيفة الإدارية في المجال الاقتصادي وتحرير البلاد من اقتصاد العائلات أو ما يعبر عليه بالاقتصاد الريعي إضافة إلى إعادة النظر في طرق حوكمة وتسيير المؤسسات العمومية الناشئة في قطاعات المنافسين الإنتاجية والخدمات وتحريره من هيمنة سلط الإشراف إلى جانب إعادة الثروة الوطنية للشعب عبر آليات جديدة محوكمة ومجددة ومتوافقة مع ثورة الاتصالات والمعلوماتية.

أزمة انخفاض قيمة الدينار التونسي بدأت مع العام 2011 واستمرت في خلال السنوات العشر الماضية فما السيناريوهات الاقتصادية المقبلة في تونس برأيك؟

الواقع في تونس لازال غامضا ومتأزم ما لم يقع الانتقال من المرحلة الاستثنائية المسيطر عليها من قبل شخص واحد إلى مرحلة سياسية ديمقراطية فعلية تعبر عن إرادة الشعب وتقطع مع منظومة العشرية السوداء الأخيرة

محلل سياسي: الحوار الوطني ملامحه غامضة

أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد عن تشكيل لجنة تُكلّف بإدارة حوار وطني، تُستثنى منه الأحزاب السياسية التي يعتبرها مسؤولة عن الأزمة السياسية والاقتصادية التي تهز البلاد.

وقال سعيّد في خطاب ألقاه مساء الأحد بمناسبة عيد الفطر: «ستتشكل لجنة بهدف الإعداد لتأسيس جمهورية جديدة تنهي أعمالها في ظرف وجيز»، مضيفا «ستتشكل هيئتان داخل هذه اللجنة العليا إحداهما للحوار». ولمزيد من التفاصيل حول المشهد التونسي أجرت «بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع المحلل السياسي المنذر ثابت، وإلى نص الحوار:

حوار/ همسة يونس

الحوار الوطني ملامحه غامضة، والرئيس قيس سعيد يعتبر أن لا حوار مع الذين تورطوا في نهب البلاد .

-بداية.. كيف تقيم المشهد التونسي؟

المشهد التونسي يتسم بالانقسام، هناك على الأقل ثلاثة قوى بارزة تتصارع وتتنازع التأثير والتحكم في مسار مفتوح على كل الاحتمالات، هذه التيارات هي التيار الدستوري الذي تقوده عبير موسى، والتيار المجالسي المجدد الذي يقوده الرئيس التونسي قيس سعيد الذي يمكن أن يعنون بتيار الجمهورية الثالثة، والتيار الثالث وهو تيار الإسلام السياسي الذي تقوده حركة النهضة، هذه أبرز القوات المتصارعة مع الأخذ في اعتبار الخانة الفارغة وهي خانة التيارات العلمانية والتيارات الليبرالية والديمقراطية التي لاتزال تبحث بعد عن أسس فعل سياسي مؤثر في هذا الاحتراب المتسع وهذا الاحتقان المتصاعد.

-برأيك.. هل تتجه تونس نحو حوار وطني؟

الحوار الوطني ملامحه غامضة، والرئيس قيس سعيد يعتبر أن لا حوار مع الذين تورطوا في نهب البلاد -بما يعني من الماضي الممتد من الاستقلال وإلى 25 جويلية/ يوليو -2021 سعيد ينظر إلى الحوار على أساس أنه مونولوج، يختزل الحوار في المنظمات الوطنية وفي النقابات ومنظمات المجتمع المدني أبرزها الاتحاد العام التونسي للشغل، ونقابة الأعراف، إضافة إلى الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعمادة المحامين (الهيئة الوطنية للمحامين) مع اعتبار أن الاتحاد يتخذ مسافة بالنظر إلى ما يحصل، وبالتالي هذا الحوار هو على ما يبدو حوار مع القواعد أراد من خلاله الاستشارة الالكترونية، الاستشارة الالكترونية لم تفرز الا أقلية من المشاركين بالنظر إلى الجسد الانتخابي، هناك ما لا يزيد عن 500 ألف مشارك، يعني هو في آخر الأمر ليس بحوار حقيقي وإنما هو تنظيم لعملية استشارة وقد تكون هذه الاستشارة موسعة إلى حدا ما ولكن ليس هذا هو الحوار ما دمنا في مشهد يلغي ويفسخ الأحزاب السياسية.

-من هي الأطراف المشاركة والأطراف المقصاة؟

بالنسبة للأطراف المشاركة هناك المنظمات الأهلية الكبرى كما ذكرت سابقا، أما المقصاة فهي جل الأحزاب، الأحزاب التي يعتبرها الرئيس قيس سعيد انها تورطت في تخريب البلاد وتخريب الاقتصاد، لكن

في المقابل هناك صمت بالنظر إلى الأحزاب التي يمكن أن تشارك وكأن الرئيس يقف موقف سلبي من الأحزاب، وإلى الآن ليس هناك سمة وضوح فيما يتعلق بالأطراف التي يمكن أن تشارك أو معيار ومقياس (الوطنية) الذي صرح به وزير الداخلية خلال المظاهرة المساندة للرئيس قيس سعيد باعتبار أن الوطنية هي مقياس الفرز والتصنيف بالنسبة للقوى السياسية والمدنية.

-ماذا عن رفض اتحاد الشغل الحوار « الشكلي » ؟

الاتحاد موقفه هام ومحدد، الاتحاد العام التونسي للشغل لا يمكن أن يمنح صك على بياض في علاقة بالحوار الوطني ولا أيضا بالاستفتاء، ونور الدين الطبوبي الأمين العام قال نحن لن نشارك في حوار نتائجه معلومة بصفة مسبقة -حوار شكلي حوار للتصديق على قرارات اتخذها الرئيس لا معنى له- اعتقد أن الاتحاد أيضا أمام إكراه الملف الاقتصادي والاجتماعي، الذهاب إلى قبول بكل ما يطلبه صندوق النقد الدولي من إصلاحات هيكلية تضحي أولا بالمقدرة الشرائية للشغالين في علاقة بالزيادة في الأجور، تجميد الانتدابات، الذهاب إلى تسخيط منظومة المؤسسات العمومية، والاتحاد لن يقبل بهذا لأنه في آخر الأمر سيكون في هذه الحالة كمن يسعى إلى هلاكه وكأنه يصدق على انتحاره، هذا أمر لا يمكن حتى أن نتوقع أن يقبل به الاتحاد، وتقارب الرئيس قيس سعيد والاتحاد هو تقارب تكتيكي، لعل الاتحاد في انتظار شيء ما، أو يراهن على عنصر الزمن ليدرك حسابيا في أي طرف وفي أي موقع سيكون، يعني حسابات تكتيكية ومراهنة على الزمن من طرف الاتحاد العام التونسي للشغل في علاقة بهذا الحوار الذي لن يكون بالنسبة للاتحاد حوار حقيقي ما لم يكن غير مشروط وغير محدد بأجندات مسقطة.

اعتقد أن الاشكال المطروح الآن هو في القوى الداعمة لقيس سعيد، فما هي القوى الفعلية الداعمة لقيس سعيد؟ يمكن القول بإن قيس سعيد يتوفر على أغلبية كسولة، أغلبية المواطنين الذين يعتبرون أن عودة حركة النهضة خطر حقيقي لابد من استبعاده وبالتالي مواصلة منح الثقة للرئيس قيس سعيد يمكن أن يقرأ في هذا التمشي السلبي بمعنى رفض عودة الأحزاب المسؤولة عن التشرذم وعن الشتات عن تشتت المؤسسات وتشتت القرار الوطني، بالتالي علينا أن نفهم هذا الوضع أن قيس سعيد صحيح يحظى بدعم أغلبية لكن كما قلت هي أغلبية كسولة لن تكون قادرة أو مستعدة للنزول إلى الشارع لدعمه أو حتى للذهاب فعليا لعملية الاستفتاء، ليست أغلبية ناشطة وهذا أمر اعتقد أن قيس سعيد يجب أن يراجع

حساباته، فهو بحاجة بالفعل موضوعيا الآن لدعم تنظيمات سياسية نشيطة وفاعلة قادرة للنزول إلى الجهاد، قادرة للنزول إلى الحوار مع الشباب وقادرة على تحشيد الدعم الشعبي فعليا على أرض الواقع.

-من وجهة نظرك.. هل ستكون هناك اصلاحات سياسية واقتصادية؟

الإصلاحات نظريا تحتاج لمركزة السلطة، الإصلاحات الهيكلية المطلوبة من صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي هي إصلاحات تحتاج إلى حالة من الاستبداد حتى وإن كان استبداد مؤقت وانتقالي، لكن بالطبع في المقابل نرى أن السلم المدني يحتاج أيضا لتوافقات اذا ما اعتبرنا أن سعيد أراد -وهذا خيار منه- أن يزيد الوضع المعقد تعقيدا إضافيا، يعني الإصلاح السياسي في ظل التعقيد -ونقصد تعقيد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية- عملية شبه مستحيلة، وبالتالي لا يمكن فرض الإصلاحات الهيكلية اقتصاديا في ظرف تستعد فيه البلاد المرور إلى جمهورية ثالثة للقطع مع منظومة سياسية تمكنت من مفاصل الدولة وتمكنت حتى من مفاصل الاقتصاد إلى حد كبير، بالتالي المسألة تبدو منهجيا -صحيح مشروطة بتجميع الصلاحيات ولو بصفة انتقالية ومؤقتة- ولكن تبدو العملية أكثر صعوبة اذا ما سلمنا بأن هناك إشكالية كبرى في مواجهة الاكراهات على أكثر من جبهة، جبهة العلاقات الخارجية في مواجهة الضغط الأوروبي وضغط واشنطن، جبهة الوضع الاقتصادي المهترئ، بالتالي إصلاحات هيكلية موجعة يمكن أن تقود لانتفاضة، جبهة الساحة الاجتماعية والوضع الاجتماعي المنهار جراء ارتفاع البطالة وارتفاع التضخم وارتفاع المديونية وهنا لا اتحدث فقط عن مديونية الدولة بل عن مديونية الأسر أيضا، بالتالي ليس سمة ما يمكن أن يضمن نجاح هذه العملية التي اختارها الرئيس قيس سعيد .

-ماذا يقصد الرئيس سعيد بالجمهورية الجديدة؟

الجمهورية الثالثة لها دلالة الذهاب نحو نظام رئاسي، هذا متفق حوله في جبهة المعارضة قبل 25 جويلية/ يوليو، قبل 25 جويلية فهناك سمة اتفاق بالنسبة للتيارات المعارضة والأحزاب المنتمية إلى المعارضة الليبرالية والديمقراطية والتيارات العلمانية، على أنه من الأفضل الذهاب إلى نظام رئاسي، نظام يضمن الحرية من جهة والاستقرار من جهة أخرى،

الاتحاد العام التونسي للشغل لا يمكن أن يمنح صك على بياض في علاقة بالحوار الوطني ولا أيضا بالاستفتاء.

قيس سعيد يجب أن يراجع حساباته، فهو بحاجة بالفعل موضوعيا الآن لدعم تنظيمات سياسية نشيطة وفاعلة .

ويحدد أيضا المسؤوليات في علاقة بالحكومة، في علاقة برئيس الجمهورية، نظام يضمن أيضا رقابة بالنسبة للبرلمان والفيتو البرلماني والتفكير حتى في برلمان بغرفتين، هناك تعقيدات أخرى إذا ما اعتبرنا أن الرئيس قيس سعيد لا ينظر إلى المسألة فقط من هذه الزاوية بل يضيف التمثيل القاعدي والتصويت على الأفراد بما يعني الذهاب نحو مزيد من تفتيت الكتل تحت قبة البرلمان بما يجعل المسؤولية والتقييم أكثر تعقيد مما كان عليه، وبالتالي هذا موضوع خلافي وهذا يعني موقف له خلفية معادية للأحزاب، وليس سمة إلى حد الآن بديل عن مفهوم الأحزاب كتنظيم سياسي منتج للبرامج والرؤى وقابل أيضا للمحاسبة بعد ممارسة الحكم.

-هل يمكن اعداد دستور جديد في ظل الأزمة الحالية؟

الدستور ليس إشكال في حد ذاته، المهم مناقشة الدستور وأن يكون الاستفتاء استفتاء حقيقي، في غياب حوار وطني في غياب تصورات يمكن أن تكون مختلفة ومتنوعة ومتباينة تصبح العملية بعيدة عن المطلوب وتصبح العملية خارج سياق ما هو مرجو، الاستفتاء هو العودة إلى صاحب السيادة وهو الشعب لكن هذه العودة ضروري وأن تكون في سياق تقييمات وفي سياق صراع سياسي منهجي، صراع برامج وروئ وليس حالة من الاحتراب والمزايدات والتهجم الهابط حتى من الناحية الأخلاقية.

-هل هناك ضغوط خارجية؟ وما تأثيراتها في المشهد السياسي؟

طبعا الضغوط الخارجية موجودة بداية من واشنطن وإلى الاتحاد الأوروبي هناك مراهنة على الربيع التونسي، الاتحاد الأوروبي يعتبر أنه أنفق الكثير من الأموال ودعم من حيث الاعتمادات والهبات التجربة التونسية، وواشنطن تراهن على أن تبقى تونس نموذج وحالة سياسية فريدة مرجعية بالنسبة لعموم المنطقة العربية لكي تكون العودة إلى دمقرطة المنطقة العربية ممكنة، وإثبات أن الديمقراطية يمكن أن تكون في أرض تحكمها وتسودها الثقافة العربية الإسلامية، مسألة هامة واستراتيجية أيضا إذا ما اعتبرنا أن مراهنة واشنطن على تونس بأن تكون في صف ما يسمى أو يعبر عنه بالعالم الحر، وبالنسبة للتيار الليبرالي من المهم جدا أن تبقى تونس تحت غطاء الناتو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأن تبقى بعيدة عن المحاور المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حلف الناتو.

-هل هناك مخاوف من انفجار شعبي مع تأزم الأوضاع في البلاد؟

الانفجار الاجتماعي إلى حد الآن يمكن القول بإن هذه الفرضية تم استبعادها، على الرغم من حالة الاحتقان والغليان والغضب الشعبي إلا أن في أخر الأمر بمرور الزمن تعود الشعب التونسي على مكابدة الصعاب ومواجهة الأزمات من منطلق أن الانتفاضة أو الثورة تحتاج إلى محرك من داخل الدولة وما حصل في 2011 لن يتكرر بالضرورة في هذا الظرف، بل بالعكس كل الأطراف الأجنبية وكل الأطراف الداعمة للمسار السياسي في تونس تخشى أن يحدث مثل هكذا انفجار لذلك نجد أن هناك جرعات مالية تدفع بها الأطراف الأجنبية لكي لا تكون الوضعية في تونس وضعية منفجرة بالفعل ولكي لا يكون الاحتقان مولد لانفجار حقيقي وفعلي لذلك لن تقاطع المؤسسات المالية تونس ولن يكون هناك خنق للاقتصاد التونسي، لأن ذلك يحمل أعظم المخاطر لا فقط على مستوى انفجار شعبي قد يقود إلى تسونامي في عموم المنطقة بل أيضا اختلال توازن وانهيار بالنسبة للقدرات المالية للدولة ما قد يقود إلى الذهاب إلى تحالفات استراتيجية جديدة معادية للولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو.

كـركـاتيـر